

حياة الشيخ سالم بن حمد الحارثي ومآثره التاريخية

(1351/1933م - 1427/2006م)

الجزء الثاني

الدكتور سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي*

المنهج العلمي للشيخ سالم في كتابة التاريخ

إن رؤية الشيخ سالم للتاريخ بأنه مرتبط بالفقه، "وأفهما جزء لا يتجزأ، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، فانظر إلى سيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه وسيرة الأئمة والصالحين"، وبناء على ذلك فإن الشيخ سالم اهتم بالتاريخ كاهتمامه بالفقه، ولهذا كان أسلوب دراسته وكتابته بالسوية.

إن أسلوب الشيخ سالم الحارثي هو جزء من منهجه في الكتابة التاريخية. فالمنهج أعم من الأسلوب، والأسلوب هو التعبير والألفاظ واللغة والاختصار والإسهاب والمقارنة التي يعبر بها في كتابته، أما المنهج هو الطريقة التي يسير عليها الكاتب في طرح الكتابة من التقسيمات للموضوع، وذكر للمصادر والمقارنة والترجيح وغيرها من أدوات كتابة المنهج التاريخ الحديث. وبصفة عامه أن منهجية الشيخ سالم سليمة وواضحة وذلك من خلال ثقافة عصره، واطلاعاته في كتب

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة السلطان قابوس

الفقه والتاريخ في ذلك الوقت. فهو متأثر بالجانب الفقهي فقد كانت جلّ علومه في هذا المجال، فضلا لتمكنه اللغوي للكلمة عنده مدلولها معنى وضبطا.

فقد كان يقسم مادته العلمية إلى مقدمة وأبواب وفصول وتنبيهات وخاتمة للأبواب، كما جاء في كتابه "العقود الفضية"، أما مقالاته فإنه يعتمد على موضوعات مثل الخوارج والإباضية، كان يعتمد على المصادر والمراجع الأصيلة فضلا عن مشاهداته وسماعه ومعاصرته لكثير من الأحداث.

إن كتابة الشيخ سلسلة خالية من الألفاظ المعقدة، بعيدا عن السجع الغير مرغوب إلا فيما ندر، وفي حالات الاستشهاد بعبارات مصادره، فجاء في مقدمته لكتاب "العقد الثمين" تأليف نور الدين السالمي: " الحمد لله الذي وفقني لترتيب هذا الكتاب فجمعت في فصول وأبواب، وقربته تقريبا حسنا للطلاب، وجعلته في أربعة أجزاء متساوية الحساب، وتتبع الشارح فضمته...". ولا يخرج منهجه عن ذلك.

كان الشيخ يعتمد على مصادر هامة فهو يلتزم بالأمانة العلمية حيث يذكر مصادره بصيغ مختلفة إما بذكر المؤلف أو عنوان الكتاب، أو يذكرهما معا، ومثاله: قال الطبري ... قال ابن الأثير...، قال المبرد في الاشتقاق...، قال القطب، وفي كتاب ابن خلدون... وقال صاحب الأغاني..، وفي العقد الفريد...، وهكذا فإن الأمانة العلمية تحتم عليه أن ينسب مصادره إلى أصولها، نعم لم يقم بمناقشة وتحليل كثير من الآراء الواردة في مؤلفاته ومقالاته، ولكن من المهم أن نسجل هنا بأن كان يختار الرأي الأوسط في أحكامه التاريخية والفقهية دون

شطط، وبعبارات مقنعة في نظره، خصوصاً حينما يناقش الفتنة في زمن الخليفة عثمان - رضي الله عنه - أو عند مقارنته بالآراء التي انفرد بها الإباضية عن سائر الفرق الإسلامية أو يرد على همزات الكتاب على المذهب الإباضي، ومن الملاحظ أنه كان في بعض الآراء يصرح برأيه في القضية التي يناقشها بصيغة مباشرة، وفي بعض الأحيان يكتفي برأي العلماء الذين ينقل عنهم لعله كان رأيه من رأيهم. ومثال على ذلك ما أجاب على أسئلة مريديه في موضوع الخلاف بين الإباضية وغيرهم من المذاهب فقال: "تنحصر الخلاف في خلق القرآن، ورؤية الله يوم القيامة، وأن أهل الكبائر يخرجون من النار سواء كانوا تائبين أو غير تائبين، وإنكارهم لولاية وبراءة الأشخاص، وأن أسماء الله مخلوقة، وأن الله طبع العباد على أفعالهم، وأن الله لم يخلق أفعال العباد"¹، وقد علل إجابته بقول الشيخ القطب محمد بن يوسف اطفيش ونقل كلاماً من شرح كتاب النيل فقال: "اعلم أن الخطأ والصواب يستعملان في مسائل الاجتهاد والحق والباطل في مسائل الديانات حتى إذا سألنا عن مذهبنا في الفروع ومذهب المخالفين وجب علينا أن نقول مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب؛ لأنك لو قطعت القول بأن مذهبنا صواب فقط ما صح قولنا المجتهد يخطئ ويصيب"² فالمطلع على مكتبته ويتناول أي كتاب مخطوط كان أو مطبوع سيجد القارئ وملاحظات الشيخ سالم في ثنايا الكتب مستفسراً أو مصححاً عبارات أو ألفاظ إملائية أو نحو ذلك، ومثال على ذلك مقدمته على صدر القصيدة الحلوانية المنسوبة إلى الشيخ القلهاقي، والمقدمة التي دوّنها في مقدمة كتاب "كرسي

الأصول في أصول الولاية والبراءة" تأليف الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي³. وهذا يعطينا إحساس بأنه كان يقرأ بعقلية ناضجة وعمق خبير. والذي يؤكد ذلك بتحقيقه كتاب "بيان الشرع" الحاوي على اثنين وسبعين مجلدا، كان يأتي عند نهاية كل مجلد بعد أن نسخه فيقول: "وكان تمامه في يوم السبت التاسع من شهر رمضان المعظم سنة 1404هـ الموافق التاسع من شهر يونيو سنة 1984م، معروضا على نسختين الأولى بخط عامر بن سالم بن راشد القرواشي فرغ منها عام 1186هـ والثانية بخط خلفان بن محمد بن جامع النخلي فرغ منها عام 1246هـ وكتبه سالم بن حمد بن سليمان الحارثي"⁴.

وقد تتبع معظم أجزاء كتاب "بيان الشرع" فوجدت منهجية الشيخ سالم واضحة في عرض تحقيقه على النسخ الأخرى من الكتاب. وبذلك فإن الشيخ سالم حسب مجالستي معه أكثر من خمسة عشر سنة، كان لا يكتب شيئا حتى تتخمر فكرة الكتاب معه، وهو يجمع معلوماته ويحتفظ بها، وإذا أراد أن يخرج تلك المعلومات أعاد ما كتبه ونمقه وحذف منه ما أراد، فإنه كان يتعامل مع المعلومة وكأنه يتعامل مع الخصوم في المحكمة، ويدرك الشيخ سالم بل أنه على يقين بأنه سينتقد بل ويعاتب إن زلّ قلمه بمعلومات غير حقيقية، وقد أشرت وأشار عدد كبير من الذين رثوه نثرا ونظما، وسجلوا انطباعاتهم وآرائهم عن الشيخ سالم، فهم لم يجدوه إلا قارئا، أو كاتباً، أو مناقشا مسألة فقهية أو اجتماعية على جلسائه، وما يؤكد ذلك في رسالة بعثها إلى الشيخ خلفان بن جميل السيابي مؤرخة في 24 ذي القعدة 1383هـ/7 أبريل 1963م يقول فيها:

"أما بعد: فقد ... تناولنا كتابك الكريم مع الكتابين الجليلين، فلقد تلقيناها بالقبول ... ولقد حلينا بهما المجالس قراءة ودرسا". ونحن هنا نكتفي ما قاله الشيخ حمد بن نور الدين السالمي (ت: 1385هـ/1965م) فيه عام 1382هـ/1962م في رسالة بعثها إليه، إذ يقول: "وإني والله لأتوسم فيك أن تكون الخليفة للمسلمين، وإما إماماً عادلاً أو شيخاً في العلم جليل القدر، حقق الله ظني فيك والسلام"⁵.

وهكذا منهجه العلمي في كتابة مادته العلمية والفقهية والأدبية فهو حريص كل الحرص على أن تكون معلوماته صحيحة واقعية، فكيف لا وهو قاض مرموق يحكم بين العباد بالحق بما أراه الله من الحق والبينات، فأدلتته الشرعية والتاريخية حاضرة في ذهنه، يستخدمها في محلها.

كان الشيخ سالم لا يطيل في العبارات إلا لتوضيح فكرته، فالإيجاز كانت ديدنته، ولا يكيل المدح إلا لمن استحق في العلم والعمل، وهو "يعتمد على الإقناع والبعد عن التنطع وادعاء المعرفة الكلية"⁶. وكان يحيل القارئ إلى مصادر والمراجع فيما يستشهد به وكأنه يقول هذا هو رأي في الموضوع، وعلى الرغم من ذكر مصادره ولكنه في كثير من الحالات لم يذكر الصفحات التي رجع إليها وهي طريق اعتاد كبار المؤلفين القدماء عليها.

تحليل مضمون كتاب العقود الفضية

كتاب العقود الفضية في أصول الإباضية تأليف أبي عبدالله سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثي العماني الإباضي المضيري هذه هو عنوان الكتاب

الذي بين أيدينا في ما يبدو في طبعته الأولى يضم 339 صفحة بإضافة إلى ملاحق مكونة من 14 صفحة منها 7 صفحات في صدر الكتاب و 7 صفحات في عجزه. وهذه الملاحق مكتوبة بخط اليد منها بها تواريخ وبقيتها بدون. كما ألحق الشيخ بالكتاب كتاب مقالة "غاية التحقيق في أحكام الانتصار والتغريق" للشيخ عامر بن خميس المالكي من ص: 305 - 335.

وأصل الكتاب من 304 صفحات، ويخلو من مكان الطباعة وتاريخها، وأنه طبع ثلاث مرات أول طبعته كان في بيروت عام 1974م وهي الطبعة التي بين أيدينا. ويظهر في الكتاب تاريخين فالتاريخ الأول هو 23 ذي الحجة 1393هـ وهو تاريخ استكمال كتاب "العقود الفضية، بنما ظهر قبل الفهرس تاريخ 29 محرم 1394هـ حيث أنه يبين فيها نهاية كتاب "غاية التحقيق"، وناسخ هذا الكتاب إبراهيم بن يعقوب بن سالم بن حمد بن سعيد البراشدي نسخه لمؤلفه. وهدف المؤلف من كتابه أن يلقي الضوء على التاريخ السياسي للمذهب الإباضي

الكتاب يتكون من ثلاثة أبواب ومقدمة وضح فيها الغاية من تأليف الكتاب فيقول: " وقد طلب مني كثير من المشايخ والإخوان أن أكتب نبذة من سيرتهم وطائفة من نشأتهم ، وإن كنت لست أهلا لذلك وفي المذهب رجال هم أولى مني بذلك، ولكن امتثالا لمن طلب وموافقة لمن رغب وتقربا إلى الله في تحرير العلم ودفع الظلم " ⁷. أما منهجه في الكتابة فيقول: "أقول متبركا بالرسول وأصحابه الفحول، وقد تخيرت من الروايات أصحابها ومن الأقوال أرجحها، وأصبح اليوم الناس وعندهم حرية في القول والتفكير يعطون القضايا حكمها غير

منقبةين تحت رأي فلان، وتفكير فلان"⁸. وفي الطباعات الأخرى علق المؤلف على كتابه بقوله: "وألفت كتاباً جمعت فرائده، وقيدت شوارده في تاريخ المذهب الإباضي، سميت "العقود الفضية في أصول الإباضية"⁹

وقرظ الكتاب أربعة علماء يبدو أن المؤلف عرضه عليهم وهم:

1- الشيخ محمد بن شامس البطاشي (ت: 2004م)

2- الشيخ سالم بن حمود السيابي (ت: 1993م)

3- الشيخ العلامة إبراهيم بن سعيد العبري (ت: 1975م)

4- سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي السلطنة.

هذا التقريظ جاء في الصفحات الأولى من الكتاب ومكتوبة بأيديهم وليس بها تواريخ إلا تقريظ الشيخ سالم بن حمود السيابي الذي أرخ رسالته في رواح ثاني ربيع الأول 1394هـ. وألحق المؤلف هذه التقريظ بثلاث وثائق قال عنها المؤلف بأنها كتبها بعض قادة الأسطول البحري اليعربي في زمن الإمام سلطان بن سيف بن سلطان اليعربي وهي مؤرخة بين عامي 1130هـ و1135هـ، وعلق المؤلف علي مضمونها بتاريخ 4 إبريل 1974م. ولم يذكر المؤلف الدواعي التي حدث به أن يضمها إلى كتابه وبدون مناسبة.

أما أبواب الكتاب فإنها ثلاثة تناول الباب الأول: النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين وقسمه إلى فصول خمسة:

- فصل في شيء من حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) وأشار إلى سيرته
- عليه الصلاة والسلام - وتكفيته في ثلاثة أبواب صحارية، وحرص الشيخ

سالم أن يظهر دور أهل عمان، فقد تطرق إلى الحديث عن مدينة صحار، ودورها الحضاري، وختم الفصل بفائدتين:

الأولى: ما نزل في القرآن مطابقا للغة أهل عمان وضرب أمثلة على ذلك مثله: الصاعقة، خبالا، نفقا، أعصر خمرا، دار البوار ... إلخ
الثانية: ديانة أهل عمان كانوا على الديانة المسيحية.

- فصل : أبو بكر الصديق: وذكر سيرته الحسنة وموقفه من أهل الردة. كما ذكر عودة الصحابي عمرو بن العاص من عمان إلى الحجاز
- فصل: خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي قال عنه أنه فتح العراق والشام ومصر وطرابلس، وكان أول من جمع الناس على قيام شهر رمضان "صلاة التراويح"¹⁰

- فصل خلافة عثمان بن عفان تناوله في 14 ص (ص: 19 - ص: 32): وذكر جزء من سيرته وقربته من رسول الله ثم تطرق إلى الأمور التي اختلفت عليه الناس فيها وادى إلى قتله ودام حكمه 12 سنة، ونسب إلى الخليفة عثمان بعض الأقوال والأفعال خاصة به¹¹

- فصل خلافة علي بن أبي طالب في 11 ص: فذكر سيرته وأنه تربى في حجر رسول الله، وأنه لم يتدنس بدنس الجاهلية، وتطرق إلى اختياره خليفة بعد عثمان وذكر معركتي الجمل والصفين. وأنه قتل على يد عبد الرحمن بن ملجم المرادي، وختم فصله بذكر فضائله¹²

وألحق هذا الباب بتنبيهين:

- 1- في الخوارج وخلاصة الاحتجاج بينهم وبين ابن عباس في 17 ص
- 2- في حكم الخوارج وذكر شيء من آدابهم وأخلاقهم في 21 ص، ونقل في هذا التنبيه قول علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في أهل النهروان وقال "لا تقاتلوا الخوارج فليس من قصد الحق فأخطأه، كمن قصد الباطل فأصابه" ¹³ ثم نقل كلام أحمد أمين في كتابه "ضحى الإسلام" وختم الباب بخاتمة ذكر فيها فضل الصحابة رضي الله عنهم ومنزلتهم (ص: 85 - 91)

وتناول في منزلة الصحابة مكانتهم في الشرع الشريف هل هم عدول كافة أم فيهم العدول وغير العدول؟ بمعنى هل الصحابة والتابعين يخطئون ويصيبون ويصدر منهم ما يمدح وما يذم أم وضعهم لا يستباح مهاجمتها ولا يصح فيها نقد ولا لعن؟ وانتهى بقوله بأن الصحابة وجد فيهم هذا وذلك، وأن التابعين يسلكون بالصحابة هذا المسلك ويقولون في العصاة منهم هذا القول وإنما اتخذهم العامة أربابا بعد ذلك، والصحابة قوم من الناس لهم ما للناس وعليهم ما عليهم، من أساء منهم ذمناه ومن أحسن منهم حمدناه وليس لهم على غيرهم كبير فضل إلا بمشاهدة الرسول ومعاصرته لا غير.

وعمدت مصادر الشيخ سالم في هذا الباب كتاب الطبري "تاريخ الرسل"، وكتاب ابن الأثير "الكامل في التاريخ"، وكتاب أبي العباس الشماخي النفوسي "كتاب السير"، وكتاب ابن عبد ربه "العقد الفريد"، وكتاب ابن حجر "الإصابة"، وكتاب البرادي "الجواهر المنتقاه"، وكتاب البسياني "السير العمانية (كذا)"،

وكتاب أحمد أمين "ضحى الإسلام"، وكتاب الكندي، بيان الشرع"، فضلا عن كتب الحديث؛ صحيح البخاري (194هـ - 256هـ) وصحيح مسلم (206هـ - 261هـ) وسنن الترمذي (200هـ - 279هـ) و الربيع بن حبيب الفراهيدي (75هـ - 170هـ)¹⁴.

وخصص الباب الثاني في التابعين وانتشار المذهب الأباضي. وقسمه إلى أربعة فصول وتبنيها وخاتمة.

فتناول الفصل الأول الإمام التابعي جابر بن زيد اليعمدي (22هـ - 93هـ)، وذكر أن ابن القيم الجوزية في كتابه "أعلام الموقعين" عده من المفتين، واستطرد الشيخ سالم بأنه ثقة بإجماع المحدثين والفقهاء وأحاديثه في البخاري ومسلم وأبي داود وله مدونة الكبرى ذكرها كتاب كشف الظنون، وقال القطب محمد بن اطفيش أنها وقر بعير وقيل وقر عشرة أبعرة كانت بالمكتبة الكبرى في بغداد. وخصص الفصل الثاني لمرداس بن حدير - وقيل ابن أدية - الضبي بالولاء. وأنكر المرداس التحكيم على الإمام علي بن أبي طالب وكان من أهل النهروان ومن الذين نجو من حروراء، ولزم جابر بن زيد، وقتل شاريا بعد أن وجه إليه ابن زياد الجيوش تلاحقه.، وأما الفصل الثالث فقد ركز على ابن أباض التميمي وهو الذي فارق جميع فرق الخوارج، أما أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة فكان عالجا تاريخه في الفصل الرابع، وأنه إمام المذهب بعد جابر بن زيد، وأنه مات عام 145هـ.

أما التنبيهان فقد تناول في أولاهما الربيع بن حبيب والآخر في أصول الخلاف بين الناس وافتراق الأمة. والربيع بن حبيب من مواليد ثمانينات القرن

الأول للهجرة ، حيث أدرك جابر بن زيد وروى عنه حديث واحد وأكثر رواياته عن الضمام بن السائب وأبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة الذي روى عنه 88 حديثا وذكر الشيخ سالم أن في مسند الربيع 654 حديثا في الجزئين الأول والثاني منها 150 عن ابن عباس، و60 حديثا عن أبي سعيد الخدري، و72 حديثا عن أبي هريرة، و68 حديثا عن أم المؤمنين عائشة، ومراسيل جابر بن زيد 184 حديثا وبقية الأحاديث رواية عن أبي أيوب، وعبادة بن الصامت وأبي مسعود، وعلي بن أبي طالب. أما الفصلين الثالث والرابع من مسند الربيع بن حبيب هي الأحاديث التي روية عن الربيع وغيره جمعها أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (ت:360هـ) صاحب كتاب "الدليل والبرهان" ورتبها في الفصلين المذكورين.

وعرف المسند بهذا الاسم "مسند الإمام الربيع بن حبيب"، ثم عرف بكتاب الترتيب بعد أن رتبته الشيخ الوارجلاني، وسار على نهجه الإمام نور الدين السالمي عندما قام بشرحه. وفي وقتنا الحاضر عرف بـ"صحيح الإمام الربيع بن حبيب" ولا أعرف من الذي سماه بهذا الاسم وما هي الدواعي لذلك؟ ولم يطلع الباحث على دراسة متأنية لهذا المسند ومقارنتها بكتب الصحاح المشهورة. وفي رأي أنه لا يمكن تغيير عنوان الكتاب، حيث أن هذا المسند متوفر في كثير من دور المخطوطات العالمية ومعرف بهذا الاسم وليس بالاسم الجديد.

أما موضوع الخلاف فإن الشيخ سالم قد أشار أن المسلمين لم يختلفوا في الكتاب والسنة، إنما الخلاف قد وقع في الإجماع والقياس وهما الركنان الثالث والرابع من أركان التشريع. وذكر نقلا عن بعض الفقهاء أن عرض الاختلاف

لأهل ملتنا من ثمانية أوجه كل ضرب من الخلاف متولد منها ومتفرع عنها، وقال غيره - الكلام للشيخ سالم - : الاختلافات بين أهل المذاهب والأديان على أربعة مراتب. ونقل الشيخ كلام أحمد أمين - ظهر الإسلام - في ذلك.

أما خاتمة الباب فقد عنوانها في ذكر أقوال العلماء المخالفين والموافقين في المذهب الإباضي وذكر أمثلة للموافقين مثل: المبرد، وابن حزم، والسندوبي محقق كتاب البيان والتبيين للجاحظ، وعز الدين التنوخي، ومصطفى بن إسماعيل المصري.

والشيخ سالم تتبع في هذا الباب أصول المذهب الإباضي والتعريف به، كما ذكر رجال المذهب، وسبب افتراق المسلمين. ثم ختم الفصل بعنوان "أقوال المخالفين والموافقين في المذهب"، ولكنه لم يذكر المخالفين في المذهب، إنما اكتفى بالموافقين. لعل ذلك كانت هذه الأقوال كثيرة وتهم غير مفندة ومن دون دراية بأصول المذهب واختلاطه بفرقة الخوارج، فرأي الشيخ سالم أن لا يدخل في نقل أقوال هؤلاء المخالفين، واكتفى بكتاب الشيخ على معمر الذي تصدى لتلك الأقوال في كتابه "الإباضية في موكب التاريخ" أو كتابه: "الإباضية بين الفرق الإسلامية".

وتناول الشيخ سالم في الباب الثالث والأخير من كتاب "العقود الفضية"، وسار فيه بنفس المنهج السابق حيث قسم الباب إلى ثلاثة فصول وتنبهين وخاتمة الباب. وعنوان الباب في ذكر انتشار المذهب الإباضي إلى المشرق والمغرب (ص: 183)، واستهل مقدمة الفصل بقوله "باض العلم بالمدينة، وفرخ بالبصرة، وطار

إلى عمان" وهي مقولة نقلها من كتاب بيان الشرع، ثم أشار إلى أن مدرسة جابر بن زيد بالبصرة تخرج منها عدد كبير من العلماء والفقهاء الذي تفرقوا في الآفاق، وبعد وفاته خلفه في هذه المدرسة أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة وفي عهده أነع المذهب ونضج وأثمر وذكر عدد من خريجي هذه المدرسة، والذين عرفوا "بحملة العلم".

وركر الفصل الأول على أئمة الإباضية بحضرموت ووصول دولتهم إلى اليمن والحجاز، ونقل كلاما عن أبي الفرج في أغانيه كرامات الإمام طالب الحق كما ذكر المختار وبلغ من أهل عمان الذين أصبحوا قادة الإمام طالب الحق، وذكر أن الإمام دخل صنعاء وقبض على واليها الضحاك بن زمل وإبراهيم بن جبلة - ربما خازن مال الدولة- وحبسهما، وقبض الخزائن والأموال فأحرزها، فعقب الشيخ سالم على المصدر الذي ينقل منه وقال: "قلت: وفي فقه الإباضية أنه فرقها على الفقراء باعتبارهم ظالمين في أخذها وقد جهل أربابها المأخوذة منهم وكل مجهول ربه فمرجه الفقراء قياسا على اللقطة والله أعلم". وهذا الحكم في المنظور الفقه الإباضي في حالة الحكم بالتغريق والمصادرة بحكم شرعي، ولكنه قال "جمع الخزائن والأموال فأحرزها" ولم يثبت الشيخ سالم بأن هناك محاكمة، كما أن فسخ الإمام لضحاك وصاحبه وخيرهما بين الإقامة أو الخروج وقال لهما "حبستكما خوفاً عليكما من العامة وليس عليكما مكروه، فأقيما إن شئتما أو اشخصا"، أما تأصيل المذهب لحيازة الأموال كما قال الشيخ سالم، فإنه جاء متأخر حتى لفظ التغريق.

وذكر الشيخ سالم خطبة الإمام طالب الحق على أهل صنعاء وخطبة أبي حمزة الشاري على أهل المدينة، وتتبع المعارك حتى قتل المختار وتتبع آل مروان النصر حتى صنعاء فأعادوها، وكان الشيخ يعتمد على أبي الفرج في هذه المعارك ونحن نعرف أن أبا الفرج متحامل على الخلفاء بني أمية وشتهم ويتبع عثراتهم ويحذر من سلوكهم الذين سلكوه في المسلمين المعارضين منهم والمؤيدين، ولعله كان من مؤيدي آل بيت رسول الله عليه الصلاة والتسليم، وغالب على كتابه الأدب، ونتفات من حوادث التاريخ يخدم به وقائع الأدب والذي نتحراه أن كتاب أبي الفرج المعروف بالأغاني رواياته التاريخية تحتاج إلى إعادة نظر ومقارنتها بأصول كتب التاريخ.

وختتم الفصل بالحديث عن أئمة حضرموت وذكر منهم أحمد بن سليمان، وسليمان بن عبد العزيز والإمام أبو اسحق إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي الذي وفد على الإمام الخليل بن شاذان في عمان في الثلث الأول من القرن الخامس الهجري ونماذج من شعره في مدح الأئمة العمانية، وأن هذا الإمام مات شهيدا عام 475هـ، وله ديوان مشهور.

أما الفصل الثاني فقد خصصه لأئمة الأباضية في ليبيا وتونس والجزائر. واستهل الفصل بذكر انتشار المذهب في المغرب الإسلامي وقيام دول لهم في تلك الناحية، فأقاموا فيها العدل - على حد كلام الشيخ - وأول إمامه لهم كانت في طرابلس سنة 131هـ، ثم إمامة أبي الخطاب عبد الأعلى بن السبع المعارفي وهو أحد طلاب أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة الذي أقامها في القيروان سنة 140هـ،

ثم تتبع أئمة الرستميين وما حووه من الأراضي ما بين الجزائر وليبيا هكذا قال والكلام مبهم، خلط فيها بين البطولية وانتشار المذهب رغبة ورهبة، وختم الفصل بالعلماء ذائعي الصيت في المغرب منهم عامر بن علي الشماخي صاحب كتاب الإيضاح، والجيطالي صاحب كتاب القناطر، والشيخ الوارجلاني صاحب كتاب الدليل والبرهان وكتاب العدل والإنصاف وهو الذي رتب مسند الإمام الربيع بن حبيب، وسماه كتاب "الترتيب" ومنهم علماء آل بارون وعلى رأسهم سليمان الباروني وذكر عدد كبير من العلماء بأسمائهم المجردة، الحديثين منهم والقدماء.

ثم أتى المؤلف على الفصل الثالث وخصصه لأئمة الإباضية في عمان، فذكر أول إمامهم الجلندي بن مسعود الجلنداني (132هـ - 134هـ)، والعلماء في عصره، وأشار عابرا إلى الإمام المحتسب شبيب بن عطية، ومحمد بن أبي عفان وتواتر ذكر أئمة عمان مرورا بعلماء الإمامة الثالثة والرابعة والخامسة وأئمة اليعاربة، وأئمة آل بوسعيد [الإمام أحمد بن سعيد والإمام سعيد بن أحمد والإمام عزان بن قيس]، وأئمة القرن العشرين الخروصي والخليلي، وعند كل إمام أو حقبة تاريخية يذكر علماء تلك الحقبة حتى عصر المؤلف، ولم يشر إلى الإمام الهنائي الذي خلف الإمام الخليلي عام 1373هـ/1954م. وختم الفصل عن نظام ونشأة الإمامة الإباضية نقلا من كتاب عمان والساحل الأخضر إعداد شركة الزيت الأمريكية (أرامكو) فقال: "الإمامة منشأة قديمة في عمان ترتد إلى القرن الثاني من عصر الهجري الموافق للقرن الثامن من العصر المسيحي، وقد نشأ الإباضيون من المسلمين هذه النشأة وصانوها هناك، وهم فرع من الخوارج الذين قاموا بحركة

عصيانية دينية محافظة وانفصلوا عن الكيان الرئيسي لأتباع الإسلام في أيام علي بن أبي طالب" ¹⁵.

أما تنبيهات هذا الفصل كما اعتاد المؤلف فأولها عن المؤلفات علماء الأباضية والآخر عن بعض مسائل اختلف فيها العلماء ورأي الأباضية فيها: فمهد للتنبيه الأول بعدد المؤلفات الأباضية في المشرق، وذكر رقمين أحدهما نسبه إلى الشيخ أحمد بن محمد من علماء الأباضية في الجزائر في القرن الخامس وذكر ثلاثمائة ألف جزء في مكتبة نفوسه ، والآخر إلى الشيخ خلف بن سنان الغافري من علماء دولة اليعاربة الذي يملك في مكتبته 9370 كتابا، وأن الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رسم بعث ألف دينار إلى البصرة يطلب شراء كتباً، فوصله حمل أربعين بعيراً.

ثم استرسل في ذكر المؤلفات منها مدونة جابر بن زيد ومدونة أبي غانم الخرساني، ومسند الإمام الربيع، وكتب آل الرحيل محبوب وابنه محمد وحفيده بشير الذي قيل أن كتابه "الخزانة" يتكون من 70 جزءاً، وغيرها من مؤلفاته، وحفيده الثاني الإمام سعيد بن عبدالله بن محمد بن محبوب، ثم انتقل إلى علماء القرن الخامس فذكر مؤلفات العتبي ، ومؤلفات الكنود "بيان الشرع، والكفاية، والمصنف، وجلاء البصائر"، ثم مؤلفات الشيخ الأصم من علماء القرن السادس الهجري، ثم عاد إلى مؤلفات القرن الرابع فذكر مؤلفات الكدمي، وابن بركة، ثم استرسل بذكر عدد كبير من المؤلفات بدون ترتيب زمني للعلماء وانتهى بكتاب

"خلاصة الوسائل بترتيب المسائل" للشيخ عيسى بن صالح الحارثي (ت: 1365هـ)

16

والتنبيه الثاني في المسائل التي اختلف فيها العلماء:

- منها صفات الباري سبحانه هل هي هو أو هي غيره؟ فالإباضية يرون أن صفاته ذاتية هي ذاته لا بشيء زايد عليه.
- ومن المسائل الخلافية خلود الفاسق في النار والذي مات من غير توبة منه لقوله الله تعالى: { إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }¹⁷، وتفسر الإباضية "لِمَنْ يَشَاءُ" لمن يكون تائباً من ذنبه فلا يفيد جواز المغفرة بدون توبة.
- ومنها رؤية الخالق في الدار الآخرة ويؤل علماء الإباضية بأن الرؤية مستحيلة ويستشهدون بقول عائشة أم المؤمنين وقتادة والزحشري وغيرهم من المعتزلة والشيعة وحجتهم في ذلك قول الله تعالى { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ }¹⁸، ويفسرون الآية {ووجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة}¹⁹ بمعنى مستبشرة بدليل الآية التالية لها {ووجوه يومئذ باسرة، تظن أن يفعل بها فاقرة}²⁰.
- ومنها مسألة خلق القرآن الكريم، فالإباضية ترى أن القرآن مخلوق لأنه شيء إذ لا تخلو الأشياء، إما أن تكون خالقاً أو مخلوقاً، وهذا القرآن الذي بأيدينا نقرؤه مخلوق لا خالق لأنه منزل ومتلو.

- ومنها نفي التشبيه عن الله سبحانه وتعالى. وأن الآيات التي ذكرت فيها العين والوجه واليد .. إلخ فهي مردودة إلى قوله تعالى {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}²¹
- ومنها مرتكب الكبيرة أنه كافر كفر نعمة
- ومنها براءتهم من العصي وهو هجرانه وبغضه على معصيته
- ومنها يؤمنون بالقضاء والقدر أنه من الله وأن الخير والشر خلق من الله وكسب من العباد وفي ذلك يوافقون أهل السنة في هذا.
- ومنها لا يرون لزوم الإمامة في قریش
- ومنها يوجبون الاستنجاء بالماء بعد البول والغائط والخلاف في ذلك في الاستجمار.
- ومنها لا يقولون بالمسح على الخفين وأن الصلاة لا تجوز به.
- ومنها أنهم يطلون الصلاة بالقنوت فيها ومنها قول "آمين"
- ومنها أنهم لا يرون رفع الأيدي مع وبعد تكبيرة الإحرام ولا ضمها إلى الصدر إذ لم يثبت معهم هذا من فعل النبي.
- ومنها أنهم يوجبون القصر في الصلاة لمن تعدى فرسخين عن وطنه مسافراً، والفرسخ ثلاثة أميال والميل 4 آلاف ذراع (4 آلاف ذراع = 2000 متر = 2 كيلو أي الفرسخ = 6 كيلو متر) وهذا يجيز الأباضية للمسافر عن وطنه بمسافة 12 كيلومتر قصر الصلاة وذلك بقصد السفر، وهذه المسافة كافية في الابتعاد عن مقر الإقامة الدائمة.

- ومنها أنهم يفسدون الصوم من أصبح جنباً
- ومنها أنهم يرون تحريم الزواج على من زني بها
- ومنها أنهم لا يحكمون باليمين والشاهد للمدعي
- ومنها أنهم يحرمون حلق اللحية
- ومنها أنهم يحرمون شرب الدخان لأنها من الخبائث

وحاول الشيخ سالم أن يبرهن على صحة رأي الإباضية في هذه المسائل التي اتفق عليها علماء الإباضية دون الولوج في وجهات نظر المخالفين من أهل السنة، وكانت محاولته شديدة أن يظهر هذه الآراء التي اتفق معه عدد من علماء المذاهب الإسلامية الشيعية والسنة، وكان يعتمد على مقولة في الأثر أن "ما من عالم إلا وفي قوله المقبول والمردود ، ما خلا صاحب القبر الشريف محمد بن عبد الله رسول الله على عبادته"، وكأني أراه يتعقب قول الشيخ عبد العزيز الثميني "فالشاك في كونه يعني ديننا صواب، ودين مخالفينا خطأ، منافق ولو منا" ولكن من الملاحظ أنه لم يرجع إلى مصدر واحد سواء من مؤلفات الإباضية أو أهل السنة في هذه المسائل المهمة التي اختلف فيها الإباضية عن أهل المذاهب الأخرى وذلك بأنه هذه الآراء التي ذكرها كانت جواباً منه على سائله من طلبة العلم²² ولم يشأ أن يرهق السائل بإحالاته إلى المصادر والمراجع.

وكان جواب الشيخ لسائله سليم في توضيح وجهة نظر الإباضية بأسلوب يخلو من الشدة ، فلم يستخدم أسلوب الجرح والتشهير، ولم يعيب على مخالفيه في هذه المسائل، وقد وردت في بعض فتاويه عن من يصلي خلف من يقل آمين؟

فكان جوابه اختلفوا في الصلاة خلف من يقنت أو من يقول آمين، فمنهم من يشدد ويفسد ومنهم من يرخص في الاضطراب ويضرب مثلاً فيقول: " كصلاتنا خلفهم في المسجد الحرام لأنهم يعتقدون صحة صلاتهم، غير منتهكين لقصد الفساد"²³.

وكانت خاتمة هذا الباب أي الباب الثالث في ذكر ملوك عمان. واستهل الشيخ الحديث برأي فقهي فقال: المطلوب عند علماء الإباضية من الملوك استقامتهم ونشر الدين والعمل بالكتاب والسنة ثم لا يهتمهم من تولاهم إماماً أو سلطاناً أو ملكاً، واسند ذلك إلى العلامة الوارجلاني الذي يقول: "مذهبنا وسط يميز القيام تحت سلطة الملوك ويميز الخروج عليهم إذا جاروا".

فبدأ بدولة بني الجندى بعد الإمامة الأولى أي بين عامي 134هـ و177هـ، ولم يذكر من هم؟ ثم انتقل إلى دولة بني سامة بن لؤي الذين حكموا خلال الفترة: 280 - 317هـ وذكر أولهم محمد بن القاسم السامي وفي الأصل ولاية للعباسيين، ثم ساق كلام ابن خلدون وذكر أن ترددت على عمان القرامطة والروافض، كما استبد بنو مكرم بعمان (390هـ - 433هـ)، ثم عاد إلى بني وجيه وعلى رأسهم يوسف بن وجيه الذي كان يحكم جانب من عمان في زمن الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب، وذكر أن يوسف سار إلى البصرة معتمداً على رواية ابن الأثير، ثم انتقل إلى القرن السادس الهجري فذكر سلاطين وملوك بني نبهان، وانتقل بعد ذلك إلى سلاطين آل بو سعيد فذكر سلطان بن أحمد وولده سعيد بن سلطان ودورهما في شرق إفريقيا، ثم ذكر دولة آل بو سعيد في

زنجبار بعد وفاة سعيد بن سلطان، ثم عاد فذكر السيد ثويني وخلفائه في حكم عمان حتى حكم السلطان قابوس الذي "فتح الأبواب وسهل الأسباب وعمر البلاد وبني المستشفيات والمدارس وعبّد الطرق، وطبع كتباً دينية وتاريخية وأعان المنكوبين وساعد المستضعفين... إلخ".

وهكذا ختم الشيخ سالم كتابه "العقود الفضية" مازجا بين العلوم الشرعية والتاريخ وتمازج في محله لأنه لا يستقيم الدين من دون معرفة الأواخر بالأوائل، وكيف عاشوا في حقبة التاريخ وعلى أي كيفية مارسوا عاداتهم وعبادتهم متوسمين قدوة علمائهم وتمسكهم بأهداب الدين، عاضين عليه بالنواجذ.

وفاته:

توفي الشيخ سالم بن حمد الحارثي ظهر يوم الأحد 2 ربيع الثاني 1427هـ/30 إبريل 2006م، وعمره 74 سنة، على أثر مرض السرطان والذي انتشر في جسمه، ودفن بالمضيرب، بجانب قبر والدته، بل تحت قدميها، بناء على وصيته، وصلى عليه الشيخ الضرير الأستاذ حمود بن حميد الصوافي، وجمع غفير من العلماء والأعيان والشيوخ، ولم أتمكن أنا من الحضور لعلمي بذلك متأخراً. ورثاه عدد من العلماء والشعراء والطلاب، ونعاه جلالة السلطان قابوس، والسيد فهد بن محمود آل سهيّد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الوزراء، وغيرهم. وكتب مقالات عديدة في وفاته منها مقال الدكتور صالح بن أحمد الصوافي بعنوان "أحد أساطين عمان وكبار علمائها في ذمة الله"، ومقال الشيخ أحمد بن سعود السيابي - الأمين العام لمكتب الإفتاء - بعنوان: "اتسعت دائرة

الشيخ المعرفية خارج عمان"، ومقال الدكتور محسن بن حمود الكندي، بعنوان: رجل مواقف"، ومقال الشيخ مهنا بن خلفان الخروصي بعنوان " الشيخ الحارثي عالم عاش في ركب الأجلاء"، ومقال الباحث سلطان بن مبارك الشيباني، بعنوان سنوات كفاح"، ومقال الباحث محمد بن سعيد الحجري. وعنوانه: "امتداد لخط التاريخ في رحيل الشيخ القاضي سالم بن حمد الحارثي"، ومقال سعود بن علي الحارثي، بعنوان: "فقدنا أبا عطوفاً"، ومقال الباحث عبدالله بن عامر العيسري، بعنوان: "أوراق من دفتر الذاكرة"، ومقال الشيخ علي بن سالم الراشدي، بعنوان "رحل الشيخ سالم الحارثي"، ومقال الإعلامي ناصر اليمحمدي، بعنوان: "وداعا ... شيخنا الجليل..."، ومقال حمد بن سالم بن حمد الحارثي، بعنوان: "حياة حافلة بالعطاء"، ومقال سليمان بن سالم بن حمد الحارثي، بعنوان "سيدي نم قرير العين"، ومقال سيف بن محمد الطوقي، وعنوانه: "نسخت للشيخ سالم بن حمد كتاباً ولم يتجاوز عمره الثلاثة عشرة"، ومقال الباحث يعقوب بن سعيد بن يحيى البرواني، بعنوان: "هكذا عرفته" ²⁴

أما المراثي النظمية فهي كثيرة، منها قصيدة هائية من 60 بيتا من البحر الطويل نظمها الشيخ هلال بن الشيخ المؤرخ سالم بن حمود السيابي وعنوانها: "أيخفق بعد اليوم للعلم بنده"، وقصيدة هائية أخرى من البحر الطويل في 45 بيت، نظمها القاضي سالم بن راشد القلهاقي، وعنوانها: "عمان البسي ثوب الحداد"، وقصيدة ضائية نظمها الدكتور عبدالله بن راشد السيابي - نائب رئيس المحكمة العليا، بعنوان: "زلزل صرح العلم" وهي في 36 بيت، وقصيدة بعنوان

"أفلت شمس المعالي والهدى" للشيخ مهنا بن خلفان الخروصي وهي قصيدة دالية في 27 بيت، وقصيدة بعنوان: "ياحرة القلب" للأديب سعود بن حمد بن نور الدين السالمي، وقصائد أخر لمرشد بن محمد الخصيي، ولالأديب خميس المكدمي، ، ولغالب بن ناصر بن سعيد النعماني، ، ولغصن بن هلال بن محمد العبري، ، ولهلال الشيادي،، وللقاضي مسعود بن محمد بن علي الراشدي، ولفهد بن سيف بن علي المنذري، وغيرها من القصائد²⁵.

الخاتمة:

تعرضت هذا البحث بدراسة حياة الشيخ سالم بن حمد الحارثي ومآثره التاريخية، المنشور منه أو المكنون، وقسمت هذه الدراسة إلى أربعة محاور؛ تناول المحور الأول. وخرجت الدراسة من خلال هذه المحاور الأربعة بنتائج قيمة أهمها.

1- كشفت الدراسة أن الشيخ سالم بن حمد الحارثي موسوعة علمية لتناوله موضوعات شرعية وتاريخية وعلمية ولغوية، وهذا لا يستغرب منه فثقافته تعود إلى ثقافة عصره.

2- بينت هذه الدراسة محاولات الشيخ واجتهاداته في التحصيل العلمي وذلك من خلال جمع وترتيب وتحقيق المؤلفات الفقهية، ومجالسة العلماء ومراسلاته لهم.

3- وضحت هذه الدراسة أن الشيخ حاول أن يرصد تاريخ أعلام عصره، فدون معلومات عن الأئمة والأعلام العمانية، وعن نسب عائلته وأعلامها.

4- كشفت هذه الدراسة أن الشيخ سالم أصدر كتاب واحد هو كتاب "العقود الفضية في الأصول الإباضية" تناول فيه تاريخ المذهب ومآثر أعلامه الفكرية وتميزه عن المذاهب الأخرى، وأعد مجموعة من الأبحاث والمقالات للنشر.

5- كشفت هذه الدراسة أنه لا يمكن أن نصف الشيخ بأنه مؤرخا، إنما عالما فقيها صخر التاريخ لمعالجة قضاياها اليومية التي تعترضه في مجال القضاء والأساليب المتبعة في أخذ من التاريخ العبر لتطبيقها على واقع الحياة اليومية ودوره في إصلاح المجتمع، أخلاقيا وعلميا واجتماعيا.

الهوامش

1. الحارث، بنوة لأبوة، ص: 322
2. نفسه
3. الحارث، بنوة لأبوة، ص: 162 وما بعدها.
4. الكندي، محمد بن إبراهيم. بيان الشرع. ج 40، ص: 479
5. الحارثي، بنوة لأبوة،، ص: 131
6. نفسه، ص: 395
7. الحارثي، سالم. العقود الفضية، ص: 2
8. نفسه
9. نفسه، ص: 212
10. الحارثي، العقود الفضية، ص: 15
11. نفسه، ص: 28
12. نفسه، ص: 42
13. نفسه، ص: 63
14. ذكر الباحث المؤلفين مع مؤلفاتهم وإلا فإن الشيخ سالم فقط يذكر المؤلفين دون ذكر المؤلفات في كثير من الأحيان.
15. شركة الزيت العربية الأمريكية. عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي. القاهرة: 1952م، ص: 15
16. نشر هذا الكتاب في أحدث طبعة عام 2006م بتحقيق محمد بن سعيد المعمرى، وكان قد رتبته الشيخ حمد بن نور الدين السالمي في حياة مؤلفه.
17. سورة النساء، الآية 48
18. سورة الأنعام، الآية 103

19. سورة القيامة الآيتين 23 و 23
20. سورة القيامة، الآيتين 24، 25
21. سورة الشورى، الآية 11
22. الحارثي، بنو لأبوة، ص: 322
23. نفسه، ص: 302 – 303.
24. انظر هذه المقالات في مجلة الواحة عدد خاص رقم 14 الصادر في يونيو 2006 م ؛
الحارثي، بنو لأبوة، ص: 355 – 413
25. انظر هذه المراتي في: الحارثي، بنو لأبوة، ص: 417 – 451

